

قراءة في كتاب

العنف الجذري بوصفه ذاكرة
الحدائث: مراجعة كتاب: العنف
والذاكرة والصفح

قدور اعويسي

حاصل على شهادة الماستر في الإبستمولوجيا وتاريخ الأفكار، بجامعة شعيب الدكالي،
بالجديدة.

03 أكتوبر 2022





العنف الجذري بوصفه ذاكرة الحداثة: مراجعة كتاب: العنف والذاكرة والصفح

مصطفى العارف، العنف والذاكرة والصفح، الفاصلة للنشر، 2021.

صدر عن دار الفاصلة للنشر، كتاب قيم متوسط الحجم للدكتور مصطفى العارف وقد¹ اختار له المؤلف عنوانا «العنف والذاكرة والصفح»، ويندرج الكتاب ضمن مباحث الفلسفة المعاصرة، وتحديدًا: الفلسفة السياسية، فلسفة القانون، فلسفة التاريخ، وغيرها من المباحث الفلسفية المعاصرة التي سعت إلى تقويم ونقد وتفكيك سرديات الحداثة. بيد أن ما يميز الكتاب عن غيره، هو جدة مقارنته المنهجية والموضوعاتية؛ فهو يعد بحق جماع تجربة ومران مع المناهج الفلسفية المعاصرة؛ بدءًا بالتأويلات، وصولًا إلى التفكيكيات، وإعمالها في موضوعات تكاد تكون غير مطروقة ومألوفة في الفكر العربي المعاصر. ويضم الكتاب ثلاثة أقسام، جاءت مرتبة على النحو الآتي: العنف أو الشر الجذري، الذاكرة، سياسات المصالحة والصفح؛ ويشتمل كل قسم من هذه الأقسام على ثلاثة فصول.

وبين من عنوان الكتاب بأقسامه وفصوله، أنه اختص بالنظر في التعالقات القائمة بين هذه المفاهيم الثلاثة؛ نقصد مفهوم العنف والذاكرة والصفح، وهو ما يقرره المؤلف في مقدمة الكتاب قائلا: «موضوع هذا الكتاب هو العنف والذاكرة والصفح، إنها ثلاثة مفاهيم تؤثت مضمون هذا العمل»² بيد أن بيان التعالقات يقتضي ابتداء بسط الإشكالات، ووضع الفرضيات، وإظهار السياقات، وعلى أساس هذه الخطوات الثلاث، تستنبط الخلاصات. أما الإشكالات الأساس التي وجهت نظر الكاتب، فيمكننا بسطها على النحو الآتي: ما العنف الجذري؟ ما هي أصوله ومناقبه النظرية؟ ما الداعي لتنامي العنف السياسي والديني في العالم على الرغم من انتشار الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان؟ هل كان هذا العنف الجذري سقطة عرضية أم أنه كان فَعلة قصدية؟ كيف يمكننا التأريخ لهذا العنف الجذري في ظل غياب الوثائق والثوابت التاريخية؟ هل يمكن للذاكرة أن تحل محل التاريخ؟ ما العلاقة بين التاريخ بوصفه علم موضوعيا والذاكرة بوصفها سرديات ذاتية؟ كيف وظفت الذاكرة إديولوجيا لخدمة مصالح فئة معينة وطمس ذاكرة فئة أخرى؟ هل يمكن إقامة عدالة للذاكرة في ظل غياب التاريخ؟ بأي معنى تكون المصالحة السياسية مع الذاكرة ممكنة؟ وما هي حدودها وآفاقها المستقبلية؟ هل يمكن للمصالحة السياسية أن تحل محل الصفح؟ وهل يمكن الصفح عن العنف الجذري ابتداءً؟

والملاحظ أن المؤلف قد اختار لنفسه منهجية خاصة لمقاربة هذه الإشكالات؛ وأول ما يقرره المنهج المتبع في هذا الكتاب هو بيان قصور المناهج السابقة في تحديد هذه المفاهيم؛ ويقصد تحديد المنهج المعياري، والمنهج الوصفي؛

¹ مصطفى، العارف، أستاذ الفلسفة المعاصرة، وعضو مختبر الفلسفة والقانون والمجتمع بجامعة سيدي محمد بن عبد الله. من مؤلفاته:

- الهيرمينوطيقا الفلسفية وهرمينوطيقا النص الديني عند بول ريكور، 2017.
- جاك دريدا، الصفح، ما لا يقبل الصفح وما لا يتقادم، (ترجمة باشرتراك) 2017.
- جاك دريدا، قوة التشريع، الأساس الكنتن للسلطة، (ترجمة) 2021.
² - مصطفى، العارف، العنف والذاكرة والصفح، الفاصلة للنشر، المغرب، الطبعة الأولى، 2021، ص 9.



العنف الجذري بوصفه ذاكرة الحداثة: مراجعة كتاب: العنف والذاكرة والصفح

أما الأول فهو المتعلق بمسألة الشرعية، أما الثاني فهو الذي ينظر في خصائص المفاهيم والعلاقة بينها؛ أما سبب قصور هذين المنهجين فمرده حسب المؤلف إلى كونهما ظلا حبسا نظرة تجزئية قائمة على ثنائيات ميتافيزيقية (مشروع، غير مشروع، خير، شر، حسن، قبيح، عادي، مرضي). وبعد بيانه لقصور هذه المناهج المتبعة في النظر في هذه المفاهيم، بسط المؤلف منهجه قائلا: « ووفاء للمنهج المتبع هنا [...] سيكون قولنا في العنف بغاية تفكيكه التفكيك الحقيقي، وتأويله التأويل السديد، ليس من باب ثنائيات ميتافيزيقية أو لاهوتية أو سياسية حتى، بل من مدخل الوقوف عند المفهوم، وتعرية أصوله، والكشف عن منابعه.»³ على هذا يكون المنهج المتبع قائما على فعل التفكيك وفعل التأويل؛ أي تفكيك المفاهيم وبيان أصولها النظرية، ثم تأويل منتهياتها العملية.

وبعد وضعه للإشكال وبسطه للمنهج المتبع، وضع الكاتب فرضية تخللت مضامين الكتاب أقساما وفصولا؛ إن خلفيات وعوامل العنف الجذري الذي شهده القرن العشرين إنما تعود أصوله ومنابته إلى الحداثة الغربية؛ بمعنى: إن « الحداثة بقدر ما حملت مشروعا تنويريا وعقلانيا، بقدر ما تم استغلالها لتنفيذ خطط واستراتيجيات العنف الجذري، فمفاهيم العقلنة والترشيد والواجب والدقة والمردودية والمنفعة كلها صبت في خدمة العنف الجذري.»⁴ ، ويقول في موضع آخر مؤكدا عين الدعوى: « كل مساعي هذا الكتاب هي إيجاد نقطة سوداء في محيط الحداثة، وبقعة ظلام في نورها، فالعنف الجذري وجد في الحداثة وتفصيلها ما يتمشى مع تصوره، وأقامت الأنظمة السياسية تصورات جد متقدمة اتجاه شعوبها، وبدا أن هذه الأنظمة مقتنعة تمام الاقتناع بأطروحة الخلاص على أساس حداثة تنزع نحو عنف مطلق وجذري.»⁵

والظاهر أن نظر المؤلف في العنف، لم يكن متعلقا بالعنف العادي، ولا بالسلوك العدواني الناتج « عن رد فعل وغريزة الحفاظ على الحياة، بل إن العنف [الذي سعى الكاتب إل تطوير مقارنته] في هذا المقام يصل بمداه إلى مستوى الجذري، وسقف المطلق؛ إنه العنف الجذري الذي لا تقدر الذات الإنسانية على تقبله، ولا على فهمه وتحليله.»⁶ ، ويقصد المؤلف تحديدا ذلك العنف المتمثل في القتل الجماعي والتطهير العرقي والإبادة؛ أي العنف الجذري الذي شهده القرن العشرين.

وقد استند المؤلف على نماذج من هذا العنف الجذري يضيق المقال بذكرها كلية، بيد أنه يمكننا ذكر ما يجمعها على اختلاف سياقاتها ومواضع حدوثها؛ بدء بالحربين العالميتين الأولى والثانية، مروراً بإبادة الدولة العثمانية للأرمن، ثم إبادة النازية لليهود وللأعراق الأخرى، وجرائم النظام السوفياتي، والتقتيل الجماعي في البوسنة والهرسك، ومظاهر التمييز العرقي في جنوب أفريقيا، وقنبلة هيروشيما وناكازاكي، ومجزرة صبرا وشاتيلا ضد اللاجئين الفلسطينيين، وصولاً إلى سنوات الرصاص في المغرب.

³ - نفسه، ص 33.

⁴ - نفسه، صص 25.26.

⁵ - نفسه، ص 221.

⁶ - نفسه، ص 25.



العنف الجذري بوصفه ذاكرة الحداثة: مراجعة كتاب: العنف والذاكرة والصفح

ولعل ما يجمع هذه النماذج على اختلافها، هو العنف الجذري؛ ويمكننا تحديد صفات هذا العنف الجذري في ثلاث صفات:

أولها: إنه لم يكن عنفا عرضيا جزئيا، بل كان إرهابا ماهويا شموليا يعكس طبيعة سلطة الأنظمة الشمولية وضعفها، يقول المؤلف في عين السياق « ليس العنف هنا مجرد سلوك عادي، ولا هو بالسلوك الاعتيادي إلا إذا كان يحمل في طياته خاتم السلطة، فيكون بذلك مبرّرا، ولعل العنف الذي يمكن على هذه الشاكلة أن يكون سوى عنف الدولة بما هو مؤطر بقوة القانون والتشريع [...] إنه يمارس بطريقة تنم عن قوة القانون، في حين أنه يتستر في طيات قانون القوة»⁷

ثانها: إنه لم يكن مجرد ردة فعل نفسية، أو فعلة عشوائية، بل اتخذ « أشكالا من التنظيم والتنسيق التي لا يمكن أن تخطر على بال، بحيث كانت الأنظمة أو الجماعات التي تتبنى هذا العنف تخطط له التخطيط السديد، نظرا لاعتقادها بأحقية أو ضرورته الواقعية للدفاع عن النفس أو محاربة الأعداء أو الدفاع عن الأرض»⁸

ثالثها: إنه لم يكن حدثا تاريخيا معزولا عن سياقاته السياسية، ومفصولا عن أصوله التاريخية، بل هو عنف محايت للثقافة الغربية، يقول المؤلف: « ليس العنف مجرد حادث عارض داخل الثقافة الغربية الحديثة، بل إنه إحدى وسائل دفاعها المستमित وتمجيدها لذاتها، فليس صحيحا أن الحضارة نبذت العنف بسبب طبيعته الوحشية، بل إن العنف الذي طورنا صورته في هذا البحث، هو نتاج ثقافة الغرب وتطور صناعته، فكلمتا تطورت العقلانية الأدوات الخاصة، كلما تطورت أشكال القتل والدمار، وبدا معها أن العنف من صميم العقلانية الأدوات والتحديث المفرط، والتصنيع المبالغ فيه، وأكثر من ذلك تحويل الإنسان إلى مجرد موضوع خالص»⁹

ولما كانت أحداث العنف الجذري قد حدثت في القرن العشرين، ولما كان البحث التاريخي لم يوفها حقها في البحث والتأريخ لكونها ترجع إلى القرن المنصرم، وأيضا لغياب المعطيات العلمية الدقيقة، فقد توجه الباحثون نحو الذاكرة، « حيث يمكن للضحايا سرد ما حدث لهم بهدف الاستفادة من ذلك في المستقبل، وتطورت الأمور في تجارب المصالحة والحقيقة إلى مستويات جد متقدمة»¹⁰، على أساس هذه الخلفية، أوجبت الذاكرة نفسها على الباحثين والمؤرخين والسياسيين حتى كادت تحوز مكانة " مقدسة ".

ونظرا لأهمية موضوع الذاكرة، وتعالقها الوطيد بالعنف الجذري، عمل المؤلف في القسم الثاني من الكتاب على استشكال وتفكيك موضوع الذاكرة بوصفها تأريخا لفعالات العنف الجذري؛ فإذا كانت الذاكرة حاضرة في التاريخ، فالعلة في هذا الحضور راجعة إلى كون المرحلة التاريخية التي يود المؤرخ دراستها لم تنضج بعد لتكون علمية، هنا تلعب الذاكرة حسب المؤلف الدور البارز. ثم ينتقل المؤلف إلى بيان العلاقة الملتبسة بين التاريخ والذاكرة، وإمكان تأسيس عدالة قضائية على أساس ذاكرة الشاهد. يذهب المؤلف بعد هذا إلى تحليل العلاقة بين الشاهد والمؤرخ

7 - نفسه، ص 41.

8 - نفسه، صص 55، 56.

9 - نفسه، ص 88.

10 - نفسه، ص 97.



العنف الجذري بوصفه ذاكرة الحداثة: مراجعة كتاب: العنف والذاكرة والصفح

قائلا: « أمام تزايد محاكمات جرائم الحرب والإبادة، وقبالة مسرح أحداث سياسات الحقيقة والإنصاف والمصالحة، برز الشاهد كنجم للأحداث»، ويضيف: « إن العلاقة بين المؤرخ والشاهد لا تكون متوترة إلا لكي تصير حميمية، فإذا كان المؤرخ يقيم مسافة بينه وبين الشاهد فلأن هذا الأخير كان منغمسا في مجريات الأحداث، وإذا كان الشاهد لا يولي أهمية للمؤرخ فلأن هذا الأخير هو الذي بإمكانه إثبات أو نفي أو تعديل شهادة الشاهد، وبالتالي لا يكون الشاهد متوجسا من المؤرخ إلا بكونه متخصصا». ¹¹ ، وكان هدف هذه المقدمات التحليلية التي وضعها المؤلف، هو البحث عن حل ممكن يرفع هذه العلاقة التنازعية بين الشاهد والمؤرخ.

وبعد نقده لدعوى "تقديس الذاكرة" و"تفرد الذاكرة" وبيان حدودها، عمد المؤلف إلى إعادة تأسيس تصور لموضوع الذاكرة، لا من جهة الحفظ والتأريخ، بل من جهة الطمس والإتلاف المتعمد؛ وقد تضمنت مقارنته لمسألة الذاكرة والنسيان ثلاثة مداخل؛ أما المدخل الأول فقد أفرده لموضوع طمس الذاكرة من قبل الأنظمة الشمولية والبيروقراطية، لأنها كانت وفق المؤلف « على وعي تام بخاطر الذاكرة، لذلك لم يكن موضوع الذاكرة مهما في سياستها، بل اتخذت أشكال السيطرة عليها ومحوها صورا جد دقيقة وعقلانية». ¹² وقد استند في الاستدلال على دعواه على نماذج تاريخية ليس هذا موضعها.

أما المدخل الثاني فقد خصه لموضوع واجب الذاكرة؛ أي وجوب إقامة عدالة للذاكرة داخل الإطار القضائي الخالص، كما أن واجب الذاكرة لا يسعى فقط إلى إقامة عدالة قانونية للذاكرة، بل أيضا إقامة عدالة نفسية للضحايا. ويورد المؤلف مثلا على ذلك بقوله: « لتتذكر الصرخة المدوية لزوجة شرطي قتل تحت طائلة التعذيب في مخافر الشرطة في جنوب أفريقيا: لا يمكن للجنة أو حكومة أن تصفح، أنا وحدي عند الاقتضاء أستطيع ذلك، وأنا لست مستعدة للصفح». ¹³ لكن ألا يكون النسيان ترياقا ضد فواجع الماضي؟

هذا السؤال هو الذي جعله المؤلف مدخلا ثالثا؛ فإذا كان المدخل الثاني مختصا بواجب الذاكرة، فإن المدخل الثالث عني بحق الذاكرة؛ أي الحق في النسيان، وليس القصد بالحق في نسيان محو الذاكرة أو إتلافها أو إفراغها، بل المقصود هو « تحديّ ضد كل الاستعمالات السيئة للذاكرة، ثم باعتباره علاجا ضد آلام الماضي». ¹⁴ ويضيف متسائلا: « فأبي معنى لحياة أفراد تظل الأحداث الأليمة تثقل كاهلهم وتستحضر أشباح الجلادين؟ وما قيمة التذكر والتخليد والتمجيد والاستهلاك الإعلامي للذاكرة في كل مرة؟» ¹⁵.

أما الفصل الثالث من القسم الثاني، فقد عنونه بالذاكرة والعدالة، وفي هذا الفصل بحث المؤلف في مسألة العدالة وعلاقتها بجرائم الإبادة والمجازر والتطهير العرقي. وبعد بيانه للتعاليق الوطيد بين العدالة والذاكرة، فصل القول في مقارنته المعتمدة في هذا الفصل قائلا: « لن تكون مقارنتنا للعدالة منحصرة في الجانب القضائي أو التشريعي، بل ستطال جوانب إشكالية عديدة من بينها مسألة القوانين التشريعية، ثم إشكالية محاكمة مسؤولين

¹¹ - نفسه، ص 109 .

¹² - نفسه، صص 124 - 125.

¹³ - نفسه، ص 132.

¹⁴ - نفسه، ص. 134.

¹⁵ - نفسه، ص 138.



العنف الجذري بوصفه ذاكرة الحداثة: مراجعة كتاب: العنف والذاكرة والصفح

في ظل قانون التقادم، وأيضا مسألة العلاقة بين دور المؤرخ ودور القاضي مع ما يجمع بينهما وما يفرقهما، وما ينتج عن ذلك من تباين بين العدالة القضائية والعدالة التاريخية. كما ستكون إشكالية العدالة الانتقالية حاضرة في هذا الفصل سواء بتحليلها وتفكيكها أو بنقدها وتبيان تهافتها الفكري والسياسي.¹⁶

وقد اعتمد المؤلف في مقارنته هذه على ثلاثة مداخل أساسية؛ تعلق المدخل الأول بتحديد علاقة العدالة بالتاريخ؛ فإذا كان الرأي السائد في هذا المجال هو كون العدالة مخصصة بالمحاكم والقضاء، فإن للمؤلف تصورا مختلفا؛ ذلك أنه إذا كانت العدالة تنحصر في القضاء دونما اهتمام بالتاريخ، فإن أول مفهوم يبطل هذا التصور، هو مفهوم "ما لا يقبل التقادم"، وعلى أساس هذا المفهوم يعمد المؤلف إلا بيان العلاقة التكاملية بين العدالة والتاريخ.

لينتقل بعد ذلك، في المدخل الثاني إلى إقامة تمييز بين العدالة القضائية والعدالة التاريخية على ضوء عمل القاضي وعمل المؤرخ، ولتبيان ذلك، عمد المؤلف إلى التمييز بينهما على أساس المهمات والغايات والمآلات؛ فإذا كانت مهمة المؤرخ « لا تبدأ إلا بعد أن تخدم الأحداث، ويهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الموضوعية على كتاباته، كما أنه يحاول إشراك أكبر عدد من المتدخلين في الأحداث، وهو لا يقيم اعتبارا لمآل كتابته ولا إلى صيغة الحقيقة التي يريد تشييدها، فعمله لا ينصب فقط على مركز الحدث بل يطال الهامش أيضا؛ أولئك الواقفون خلف الأحداث، والشهود الصامتون».¹⁷ فإن مهمة القاضي وعمله « عادة ما تجرى تحت ضغط الزمن أو الرأي العام أو السلطة الجديدة؛ يظل عمل القاضي ضيقا، ولا مجال لتوسيع الدائرة إلا اضطرارا بغية التوصل إلى الحقيقة، بحيث يستند على مبدأ الذنب الفردي ولا يمكن لعمله أن يطال مذنبية الجماعة».¹⁸، واختلاف المهمات يفضي إلى اختلاف الغايات؛ فإذا كانت غاية القاضي هي « تشييد السلم الاجتماعي من خلال الإقرار بالعدالة»¹⁹، فإن غاية المؤرخ « تؤول نحو كتابة ذاكرة جماعية لا تقبل الزوال»²⁰، وبعد تحديده للمهمات والغايات، انتقل المؤلف إلى بسط مآلات العدالة.

لئن كان المدخل الثاني مخصصا بمسألة العدالة القضائية والعدالة التاريخية، فإن المدخل الثالث قد أفرده المؤلف لمسألة العدالة الانتقالية، وذلك من خلال تحديد مفهومها، وبيان سياق ظهورها، وعلاقتها بالمفاهيم القريبة منها كالعدالة الجنائية والعدالة الاجتماعية.

أما القسم الأخير من الكتاب، فقد جاء تحت عنوان "سياسات المصالحة والصفح"، وقد قسمه إلى ثلاثة فصول؛ عُني في الفصل الأول بالنظر في تجارب المصالحة السياسية التي شهدتها بعض دول أفريقيا وأوروبا وأمريكا

16 - نفسه، ص 150.

17 - نفسه، صص 150.151.

18 - نفسه، ص 151.

19 - نفسه، ص 154.

20 - نفسه، ص 155.



العنف الجذري بوصفه ذاكرة الحداثة: مراجعة كتاب: العنف والذاكرة والصفح

اللاتينية، ولم تكن قراءته وصفية تقريرية، بل كانت نقدية تفكيكية تسعى إلى إظهار الحدود والآفاق. ونظرا لتعاليق المتين بين مفهوم المصالحة السياسية ومفهوم الصفح، فقد أفرد الفصلين الأخيرين لمفهوم الصفح. أما الفصل الأول المتعلق بسياسات المصالحة، وبعد تحديده لمفهوم المصالحة « تبعاً لثلاثة مستويات أساسية: المصالحة بوصفها تعايشاً، والمصالحة والثقة الاجتماعية، ثم المصالحة والاعتذار»²¹، وبعد بيانه لقصور المقاربات السياسية والدينية والأخلاقية التي « غفلت الجانب الإتيقي الخالص»²²؛ أي الجانب المتعلق بمسؤولية كل من الجلاد والضحية، عمل على تقييم ونقد بعض التجارب التي شهدتها بعض دول أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عبر مدخليين؛ انصب المدخل الأول على المصالحة القسرية، واعتمد المؤلف في هذا المدخل على التجربة الألمانية والتجربة الروسية بعد انهيار جدار برلين. بينما تعلق المدخل الثاني بهيئات الحقيقة والمصالحة في الأرجنتين وبعض دول أفريقيا منها المغرب.

ومن بين الملاحظات اللطيفة والدقيقة التي أشار لها المؤلف في حاشية الكتاب، كون إحدى أهم نقائص تجربة الإنصاف والمصالحة في المغرب، هي عدم « تسميتها مفهوم الحقيقة»، ويضيف « نكاد نجزم أن التوافقات السياسية بين المعارضة والمؤسسة الملكية أجمعت على استبعاد مفهوم الحقيقة من تسمية اللجنة، لأن من شأن ذلك أن يجعل اللجنة والدولة في حرج كبير أمام إمكانية الكشف عن الحقيقة كاملة، وهذا ما يبرر بالفعل إحجامها عن كشف حقيقة بعض الملفات العالقة»²³، ويتميز هذا الفصل كباقي كل الفصول الأخرى بملاحظات دقيقة وتقييمات قوية وانتقادات وجمية، تضيق هذه المراجعة بذكرها كلها إن لم نقل البعض منها.

ذهب المؤلف في الفصل الثاني لمقاربة مفهوم الصفح، وذلك عبر أربعة مداخل؛ تعلق المدخل الأول بإظهار صعوبة الصفح، وتحدد هذه الصعوبة حسب المؤلف في مستويين؛ مستوى أول متعلق بما يسميه بول ريكور « عدم التناسب بين قطبي الذنب والصفح، بمعنى آخر العمق الكبير والشرح الواسع الذي يحدثه الذنب، ثم الصفح باعتباره كرماً أخلاقياً»²⁴، ومستوى ثان متعلق بقانون التقادم، « ذلك أن القانون الجنائي يتيح للمذنبين إمكانية تقادم جرائمهم بحيث تصبح المتابعة القضائية لاغية من تلقاء ذاتها بفعل مرور الزمن، سواء من حيث بنيتها وأهدافها، وظهر مفهوم مالا يقبل التقادم»²⁵.

وقد اعتمد المؤلف في مقارنته هذه على مقارنة تفكيكية متمثلة في تفكيكات ديريدا، ومقاربة تأويلية متمثلة في تأويليات ريكور. أما المدخل الثاني فتعلق بتفكيك مفهوم الصفح والعقاب، والعلاقة بينهما، وقد بين كيف أن الصفح ممكن، وأن إمكانية تكمن في قطعه مع نزعة العقاب التي تعبر عن انتقام يريد أن يعيد الماضي بأحداثه المفجعة والمؤلمة. أما المدخل الثالث فقد خصه المؤلف لمسألة الصفح والوعد، وقد قاربهما على ضوء فلسفة كل

21 - نفسه، ص 165.

22 - نفسه، ص 166.

23 - نفسه، ص 180.

24 - نفسه، ص 185.

25 - نفسه، ص 187.



العنف الجذري بوصفه ذاكرة الحداثة: مراجعة كتاب: العنف والذاكرة والصفح

من جانكليفتش وحنة أرندت. أما المدخل الرابع فقد عني بمسألة الصفح والمسؤولية، وفيه وضع المؤلف جملة من شروط الصفح؛ أولها حضور الضحية « فلا يكون الصفح ممكنا في غياب الضحية، ولا معنى للصفح في حضور من ينوب عنها، لأن لا أحد يستطيع الحلول مكانها، ذلك أن تجربة التعذيب والتنكيل خاصة بها وحميمية، ولا يمكن والحالة هذه أن يشعر بها أي شخص آخر بدلها كيفما كانت قرابته منها». ²⁶. ثانياً، تحديد المسؤوليات والمسؤولين؛ بمعنى يجب تحديد « سلم المسؤولية الفردية وليس الجماعية، حتى لا تصير الضحية في مواجهة هلامية مع مسؤولية جماعية. إن المسؤولية دائما ما تكون منفردة، إنها شخصية وتتجه نحو أفعال وسلوكات وليست مجرد نيات. » ²⁷، ولا يكتفي ذ. مصطفى العارف بتحليل المفاهيم وتفكيكها، بل تعدها إلى تقييم الشواهد والتجارب.

أما الفصل الثالث من القسم الثالث فقد جاء معنونا بـ "الصفح المستحيل: ما لا يقبل التكفير وما لا يتقادم"؛ فإذا كان المؤلف في الفصل الثاني قد نظر في إمكان الصفح وعلاقته بمفاهيم: الغفران، والتوبة، والتقادم، والمصالحة والتوافق السياسي، فإن الفصل الثالث يكاد يكون نظرا في إمكان استحالة الصفح وعلاقته بمفاهيم: ما لا يقبل التكفير، وما لا يقبل التقادم...؛ وقد قارب المؤلف هذه المسألة من ثلاثة مداخل؛ تعلق المدخل الأول بتحديد مفهوم الصفح المستحيل، ومن خلال هوامش وحواشي الكتاب يظهر بجلاء أنه قد استعان بالعدة التفكيكية لديريدا، يقول في هذا السياق: « ليس هناك حد للصفح، ولا مجال للقياس، إنه يظل مفتوحا ومطلقا بالقياس بالضبط إلى إطلاقية العنف والشر. » ²⁸، ويضيف متسائلا: « كيف يمكن الصفح والمصالحة عما اقترف من سلوكات متعمدة استهدفت إنسانية الإنسان بما هو كذلك، وتعمدت تجاوز مفهوم العقاب والعقوبة وكل أشكال المنطق الجنائي؟ » ²⁹. ووفق هذا الترتيب، انتقل المؤلف في المدخل الثاني إلى تحرير قوله في ما لا يقبل التقادم والتكفير، ووضح من فقرات الكتاب أن تحليله قد استند أساسا على تصور الفيلسوف الفرنسي فلاديمير جانكليفتش. أما المدخل الثالث فقد جعله مخصصا لعلاقة الصفح بعامل التاريخ، ويلاحظ أنه تكملة للمدخل الثاني والأول، أي مزج بين ديريدا وجانكليفتش.

26 - نفسه، ص 197.

27 - نفسه ص 198.

28 - نفسه، ص 204.

29 - نفسه، ص 205.